

الأيام
٢٠ يناير ١٩٦٦ م

وزير العمل لـ «البيان» :

قرار رفع كلفة استقدام العامل الأجنبي نهائي

يحق ما فيه خدمة المصلحة العامة، وسترکز على تحقيق الاستغلال الأمثل للعوائد المالية الناجمة عن تلك الزيادة في رسوم رخص استقدام وتجديد رخص العمالة الأجنبية، وقال الوزير ان جميع الأطراف المعنية أبدت تعاونها في تطبيق القرار بالصورة المطلوبة، وأكدت حرصها على تحقيق الأهداف والنتائج المتوخاة منه.

(التفاصيل ص 3)

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة بأن قرار زيادة الرسوم التي أعلن عنها مؤخرا بغرض رفع كلفة استقدام العمالة الأجنبية ضمن الإجراءات الرامية الى زيادة معدلات تدريب وتشغيل العمالة البحرينية، هو قرار نهائي، نافيا بذلك ما تردد في شأن امكانية إعادة النظر في القرار أو إلغائه. وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية في تصريح لـ «البيان» بأن الوزارة ترى بان هذا القرار سوف

وزير العمل :

قرار زيادة الرسوم قرار نهائي ويجب استغلاله بصورة إيجابية

كتبت . جمانة عواضة :

التنافسية في القطاع الخاص الذي يمتاز حاليا بمنافسة حادة في السوق العالمية.

وأشار الى ان ما يثلج الصدر ان فعاليات القطاع الخاص ورجال الأعمال يتمتعون بحس وطني متميز ويتفاعل بالتزام مع المصلحة العامة مع ادراك مصالحهم بشكل خاص فيما يتعلق بقرار زيادة الرسوم الذي تم التوصل اليه بعد دراسات مستفيضة وحوار ونقاش مع فعاليات القطاع الخاص، قبل إقراره من قبل مجلس الوزراء، وأضاف بان هذه الزيادة ومنذ تطبيقها اوائل العام الجاري قد لاقت كل التفهم والتعاون، مؤكدا بان الوزارة على استعداد دائم للنقاش والاجتماع بكل من يرغب في الاستشارات والاستفسارات عن اسباب ومزايا القرار واسلوب التعامل المستقبلي للاستفادة المثلى منه.



■ وزير العمل.

مستقبلا في مجال تطبيق هذا التوجه في الاعتماد على النوعية بدلا من الكمية والاستعانة بالوسائل والنظم والاجهزة الحديثة في الانتاج، هو الامر الضروري لخدمة العناصر

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة بأن قرار زيادة الرسوم لرفع كلفة استقدام العامل الأجنبي قرار نهائي في هذه المرحلة ويحقق خدمة الصالح مشيرا الى أن الوزارة تسعى لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الزيادة في الرسوم.

العمالة الوافدة ليس بالضرورة عنصرا ايجابيا لانه قد ادى في الفترة الأخيرة الى التمدد والاسراف في استخدامها. ونوه وزير العمل الى ان تطبيق القرار لا يعني انه - وغيره من القرارات - غير خاضع لاعادة الدراسة والتقييم مضيفا بان عمل الوزارة يتسم بالمرونة والقابلية للتطوير والتغيير اذا ما تبين من خلال التجربة العملية الحاجة الى ذلك.

وقال الوزير ان الجميع سيتعاونون

ونفى الوزير بذلك ما يتردد عن توجهات الوزارة الحالية في اعادة النظر في القرار او إلغائه وقال في تصريح خاص لـ «البيان»: «ان هذه الزيادة يجب ان تستغل بصورة ايجابية خاصة في مجال ترشيد وتنظيم استقدام واستخدام العمالة الوافدة وخاصة بعد الاتفاق بين جميع الأطراف ذات العلاقة بجعل هذه الزيادة ذات تاثير ايجابي على نوعية العمالة الوافدة عوضا عن كميتها وقال بان هناك ادراكا متزايدا بان انخفاض تكلفة هذه